

# مدخل مصطلحي للعلامة والدليل في الفكر اللساني العربي والفكر العربي

- دراسة تحليلية مقارنة في النحو العربي والدراسات اللسانية الحديثة -

الأستاذة سعاد معمر شاوش

جامعة البليدة 2

لقد شغلت العلامات بمختلف أبعادها و دلالاتها، مسائل المفكرين و العلماء العرب على اختلاف توجهاتهم العلميّة، و الدينيّة، واللغويّة، سواء أكانوا مناطقة و متكلمين، أم مفسّرين و علماء أصول ممن اهتمّوا باللغة نحوها و بلاغتها، حيث يفرض المفهوم الواسع للعلامة و طبيعتها المتشعبّة أن تمسّ كل جوانب الموروث الفكري العربي، وهي في هذا الشأن ليست بأقل أهمية، ممّا ورد في الدّراسات والبحوث الغربية قديمها وحديثها، حيث أخذت العلامة مفهوما من مجالات متعدّدة كالطب و السيميولوجيا، بل من كلّ الأنظمة التبليغيّة والاتصالية في الحياة البشرية.

فهذه المجالات تؤثر بشكل عميق في مفهوم العلامة في الميدان اللساني، لذلك لا بدّ من الوقوف عند مصطلح "العلامة"، بشكل أوسع لتتعرف أسباب تقاسم هذا المصطلح المفهوم نفسه مع مصطلح "الدليل" في استعمال العلماء أحيانا كثيرة عند المفكرين العرب خاصة الفلاسفة والأصوليين، ثم لانكتفي بذلك لنقف على بعض ميادين الدراسة المعرفية التي تتصل بالدراسة اللسانية وكان لها اهتمام بالمصطلحين إن لم نقل كانا موضوع دراستها العلميّة كالسيميولوجيا فكان حقّا على علمائها الفصل في الموضوع.

جاء في لسان العرب قول ابن منظور: «والعلامة السّمة و الجمع علام وهو الجمع الذي لا يفارق واحده إلا بالغاء الهاء. قال عامر بن طفيل:

عَرَفْتُ بِجَوِّ عَارِمَةِ الْمُقَامَا \* بِسَلْمَى أَوْ عَرَفْتُ بِهَا عَلَامَا

والمعلّم مكانها... والمعلّم ما جعل علامة... وقيل المعلّم الأثر. (1)

فالعلامة تطلق في اللغة على السّمة، كما تسمّى الأمانة، يقول الجرجاني: «الأمانة لغة العلامة، اصطلاحاً هي التي يلزم العلم بها الظنّ بوجود المدلول كالغيم بالنسبة إلى المطر فإنّه يلزم العلم به الظنّ بوجود المطر...» (2). وقد ميّز بين العلامة والأمانة في كون الأولى لا تنفك والثانية تنفك عن مستلزمها.

والعلامة أيضاً تعني "الدليل"، قال ابن فارس في حديثه عن مادة [دل]: «الدّال واللام أصلان أحدهما يدلّ على إبانة الشيء بأمانة تتعلمها والآخر اضطراب في الشيء والدليل الأمانة في الشيء.» (3)

وأهم ما يرادف العلامة في اصطلاح علماء العرب من لغويين ومتحدثين، هو "الدليل"، ويسمى النظر في الدليل والاشتغال به الاستدلال، يقول ابن الأنباري: «...اعلم أنّ الاستدلال طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم... وقيل الاستدلال بمعنى الدليل كالاستقرار بمعنى القرار... والدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطراباً» (4)

والأدلة جمع دليل، وهو بهذا المعنى أداة من أدوات الاحتجاج على الأحكام، وهي في صناعة النحو كثيرة كالقياس والسماع والتقدير (5). كما يستخدم مصطلح الدلالة لنفس غرض "الدليل" يقول في موضع آخر: "والدليل ما يرشد إلى المطلوب،... والدال والدلالة بمعناه» (6)

قال الإمام ابن تيمية عن حدّ الدليل عند النظار: « و لهذا عدل نظار المسلمين عن طريقهم، فقالوا: الدليل هو المرشد إلى المطلوب، و هو الموصل إلى

المقصود، و هو ما يكون العلم به مستلزماً للعلم بالمطلوب،... و لهم نزاع اصطلاحى هل يسمّى دليلاً، أو يُخصّص باسم الأمانة والجمهور يرى الجميع دليلاً، و من أهل الكلام من لا يسمّى بالدليل إلا الأوّل. <sup>(7)</sup>»

يرى صاحب القول أنّ علماء العرب من فلاسفة و محدّثين، قد عدلوا عن حقيقة "الدليل" فليس هو فقط الموصل إلى المقصود، أو هو الاستدلال بالحاضر على الغائب، وإّما هو تلازم الدال والمدلول يقول: «ثم الضابط في الدليل أن يكون مستلزماً للمدلول. فكل ما كان مستلزماً لغيره أمكن أن يستدل به. فإن كان التلازم من الطرفين أمكن أن يستدلّ بكلّ منهما على الآخر، فيستدلّ المستدلّ بما علمه منهما على الآخر الذي لم يعلمه <sup>(8)</sup>» فأكد على تحديد العلاقة بين الدال والمدلول وتجاوز النزاع الإصطلاحى.

و في سياق آخر جاءت "العلامة" بمعنى "الدليل" تحت مصطلح "الآية"؛ في القرآن الكريم: « والآية هي العلامة، أوهي الدليل الذي يستلزم عين المدلول، كما أنّ الشمس آية النهار: وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً <sup>(9)</sup>» كما ورد في القرآن الكريم لفظ: الدليل، والعلامة، والرّمز، والسّمة، والإشارة، وكلّها تحمل معنى العلامة؛ قال الله تعالى: « أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا <sup>(10)</sup>.

و قال الله تعالى: « وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ <sup>(11)</sup>» وقال: « رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا... <sup>(12)</sup>»

وقال تعالى في السّمة: « يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ <sup>(13)</sup>» وقال: « وَلَوْ شَاءَ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَكَلْتَعْرِفْنَهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ... <sup>(14)</sup>» وقال: « سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ <sup>(15)</sup>» وجاءت الإشارة بصيغة الفعل الماضي؛ في قوله تعالى: « فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا <sup>(16)</sup>»

فلاحظ مما سبق أنّ مصطلح الدليل أوسع استخدامًا من العلامة في نصوص المفكرين والدّارسين الأوائل، و هو كذلك عند من سبقهم من اللغويين، حيث الدليل عندهم يعني الحجّة؛ و الدليل في الحقيقة أعمّ من العلامة في استخدام النحاة و اللغويين العرب خاصّة عند ابن جنّي، وجميع المتكلمين (أصحاب علم الكلام)، لأنّ هؤلاء العلماء دافعوا عن الإسلام بالمنطق العربي أو الجدل. وقد نجح كثير منهم في ذلك كالأخفش و المازني و أبي علي الفارسي و بعدهم ابن جنّي - وهي فرقة المعتزلة- و عليه ألفوا كتب العربية، و استخدموا الحجّة أو الدليل. يقول ابن جنّي: « اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص، و المقياس على المنصوص، فإن لم يُعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه »<sup>(17)</sup> فابن جنّي يستعمل "دليل" على أنّه الحجّة ولم يقل عنه في هذا المقام علامة، بينما قال هو و غيره من اللغويين و النحاة علامة جمع المذكر السالم في كلمة مسلمون هي ثبوت النون، و اعتبروا الألف و التاء في مسلمات أيضًا علامة و لم يقولوا دليل و من هذا الباب يكون الدليل أكثر تجرّدًا في مفهومه و أشمل من العلامة.

والأدلة جمع دليل، أمّا دلائل فجمع دليل على غير قياسه لأنّ دلائل هو جمع دلالة. و استخدم الجرجاني الدليل والدلالة في كتابه دلائل الإعجاز؛ حيث يرى في أهميّة دراسة القرآن، والاشتغال بأوجه إعجازه وبيانها، والوقوف على أدلّته، أهميّة بمنزلة تناول المريض لدوائه، يقول: «...فسواء من منعك الشيء الذي تنتزع منه الشهادة والدليل، ومن منعك السبيل إلى انتزاع تلك الدلالة، والاطّلاع على تلك الشهادة، ولا فرق بين من أعدمك الدواء الذي تستشفي به من داءك..»<sup>(18)</sup>

ومن جهة أخرى تعتبر الدلالة الشيء المشترك الذي تحقّقه في الأخير أنواع العلامات التي تحدّثنا عنها، و هي في تصوّر أصحاب الفكر العربي عامّة: «تعني أنّ

العلم بوجود شيء يفترض استتباع العلم بوجود شيء آخر في الذهن ملازم له، أو هي كون الشيء الدال بحالة يلزم من العلم بشيء آخر هو المدلول»<sup>(19)</sup>

و من هذا المنظور إلى الدلالة تناول الأصوليون وحتى المناطق أقسام الدلالة حسب ما تمليه ثنائية اللفظ والمعنى، فتكون هناك دلالة لفظية و دلالة غير لفظية.<sup>(20)</sup>

ونحاول أن نلخص لكل منهما لنبداً بالدلالة غير اللفظية وهي على ثلاثة أنواع:  
1 - الدلالة الوضعية غير اللفظية؛ ومثالها دلالة إشارات السير الكهربائية على الاتجاه. 2 - الدلالة الطبيعية غير اللفظية؛ ومثالها دلالة سرعة حركة النبض عند الكائن الحي على وجود الحمى في حالة المرض. 3 - الدلالة العقلية غير اللفظية؛ مثل دلالة رؤية الدخان على وجود النار.

أما الدلالة اللفظية فهي ثلاثة أنواع أيضاً وأهمها : 1 - الدلالة اللفظية الوضعية و تنفرع عنها الدلالات الآتية: 1) دلالة التطابق التي يكون فيها الدال مطابقاً للدلالة المشار إليها؛ كدلالة لفظ الحائط على الشيء الموجود في الخارج. 2) دلالة التضمن ويكون الدال فيها جزء من المدلول عليه، ولا يستغرق هذا المدلول كل اللفظ ومثالها: لفظ البيت وتضمنه معنى السقف. 3) دلالة التلازم وفيها يلزم المدلول أو المعنى جزءاً آخر لا يكفي اللفظ أو الدال لحمله، ومثالها السقف فإنه سيستلزم صورة الجدار الحامل له، أو المخلوق الذي يستلزم الدلالة على الخالق. 2 - الدلالة اللفظية الطبيعية كدلالة لفظ "آخ" على التألم، وغيرها من أصوات الانفعال. 3 -

الدلالة اللفظية العقلية كدلالة سماع الصوت خارج الدار على وجود المتكلم.<sup>(21)</sup> هذه التقسيمات المنطقية، تجعل من دلالة اللفظ شيئاً خارجياً؛ أي متعلقة بالمشاهد في العالم الخارجي فقط « ومنه تبدو للنظر أن قضية اللفظ والمعنى بدلالة التطابق والتضمن واللزوم قد انفصلت تماماً عن الفكر. »<sup>(22)</sup>

ويمكن لجميع أصناف العلامات أن تحقق دلالة ما تحققه العلامة اللفظية، يقول الجاحظ: « وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ و غير لفظ، خمسة

أشياء لا تنقص و لا تزيد أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة. و النصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، و لا تقصّر عن تلك الدلالات، و لكلّ واحد من هذه الخمسة صورة بآئة من صورة صاحبها، و حلية مخالفة لحلية أختها...»<sup>(23)</sup>

فالدالة عند الجاحظ تنقسم إلى: دلالة لفظية و دلالة غير لفظية، و بهذا التصور يوسّع هؤلاء العلماء المجال الإجرائي للعلامة لتشمل أنماطا لسانية و سيميائية؛ كالألفاظ، و الإشارات، و الرّموز و الكتابة، التي تحقّق كلّها عملية التواصل و تقضي حاجات الإنسان الاجتماعية، من حيث هو كائن يتميّز بالكلام؛ يقول الإمام الغزالي في هذا الشأن: « لا متكلم إلا و هو محتاج إلى نصب علامة ليتعرفها في ضميره». <sup>(24)</sup>

والنصب هو وضع علامة دالة قصد التفاهم بين المتكلم و السامع حيث: «أصبح علم اللغة يرى أنّه يستحيل أن تحمل الأصوات مستقلة أو مركبة آية دلالات دون مساندة دائمة من تفكير المتحدث أو السامع. و اشتراك العقليين المرسل و المستقبل، هو القناة الأساسية التي تكشف لنا عن دلالة العلامات اللغوية و مدى اقتناص رمزيتها من كلا الجانبين»<sup>(25)</sup>

وعصبة قليلة من الدارسين الأولين، التي تجعل المرجع الخارجي طرفا أساسياً في العلامة، حيث نلاحظ أنّ الغزالي قد استوفى أركان العلامة من حيث هي كلّ مركب ممّا هو موجود في الخارج، يقول: « إنّ للشيء و جوداً في الأعيان، ثم في الأذهان، ثم في الألفاظ، ثم في الكتابة، فالكتابة دالة على اللفظ و اللفظ دالّ على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان». <sup>(26)</sup>

فالعلامة في نظره كيان متكامل من أربعة أطراف أساسية، فالأول هو المرجع والثاني هو المدلول، والثالث هو الدال المفوض والرابع هو تمثيله الكتابي، ويرشدنا صاحب القول إلى أنّه كان يدرك أهمية اللغة، التي تعكس قدرة الإنسان العقلية في

مدخل مصطلحي للعلامة والدليل في الفكر اللساني العربي والفكر الغربي

إبداع نظام تواصلية لتحقيق أغراضه والتكيف مع الواقع الخارجي من خلال أنظمة الدال التي تحيله على المدلول وتربطه بالشيء الخارجي، وتتم عملية التبليغ لديه. والعلاقات التي تجمع بين هذه العناصر الأربعة هي التي تحقق معنى العلامة اللغوية. وهنا يتقاطع مصطلح العلامة والدليل في الدلالة على هذا الكلّ المركب عند العلماء، فالدليل اللغوي الذي يبدو كمجموع علامات مركبة؛ تكون فيه المكونات ذاتها علامات؛ فالعلامة اللغوية - بمقتضى هذا الترادف الاصطلاحي - في مظهرها الصوتي هي علامة تدخل في المعنى، والمعنى نفسه علامة، وأخيراً تشكل دالا و أثرا نفسياً وهو المدلول ؛ أي مدلول الشيء الخارجي.

إذن بنية الدليل اللغوي (العلامة) يمكن أن تتمثل في الشكل الآتي:

الدال

الدليل اللغوي = ----- الدال ( الأثر النفسي)

----- = المدلول

المدلول ( الشيء الخارجي )<sup>(27)</sup>

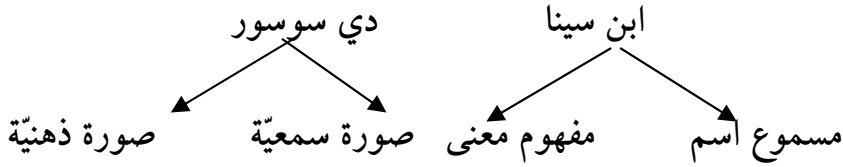
وإذا كان هؤلاء الفلاسفة والمفكرين قد اهتموا بالمرجع في تحديدهم للعلامة اللغوية ودلالاتها، فإنّ أغلب اللسانيين - كما يرى أحمد المتوكل - يبعدون الشيء الخارجي المتعلق بالعلامة، فيلخص لنا ما جاء في كتاب المزهر لجلال الدين السيوطي حول الجدال المرتبط بمشكل دور المرجع في الدلالة أو عدمه، وأصحاب اتجاه إلغاء دور المرجع يؤكّدون أنّ علاقة الدوال الملفوظة مع المعاني الذهنية وليس مع الأشياء الخارجية، ويدلّلون على هذا الرأي بأنّ المرجع يمكن أن لا يتواجد إلاّ ذهنياً ككلمة "العلم". ثمّ يشير إلى أنّ ابن جني استطاع أن يلاحظ العلاقة بين الدال والمرجع؛ حيث نجده يكرّس باباً كاملاً في الخصائص لظاهرة "المحاكاة"؛ كالأصوات المحاكية للطبيعة التي تشكل أصل بعض المفردات كصوت خرير المياه وكلمة "خرير"، فالعلاقة فيه إيحائية (محاكاة) حيث يوحي الصوت بالوحدات المعجمية مثلما يوحي الملفوظ بالمرجع.<sup>(28)</sup>

يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح: « لقد تعرض اللغويون العرب القدامى أيضا - وكذلك علماء الكلام- منذ زمن بعيد لمشاكل العلاقة بين المدلولات و الأشياء المدلول عليها. و تفتن أكثرهم إلى المعاني التي تدلّ عليها ألفاظها بالوضع ليست تابعة مباشرة للأشياء المدلول عليها، فرأيهم في ذلك- وهو نفس رأي سوسور في زماننا - هو أنّ العلاقة بين الشيء و اللفظ الدال عليه تثبت دائماً بواسطة: وهي الصورة الذهنية التي يحدثها الإدراك الصحيح أو الخاطئ للشيء والتي تثير في ذهن المتكلم اللفظ المرتبط بها ارتباطا اعتباريا. و بالعكس: لا يمكن أن يشير في ذهن السامع إلا الصورة التي ترتبط بها عادة في لغة هذا السامع »  
(29)

وعليه يستغني المتكلم و السامع عن المرجع الخارجي المادي- أثناء الخطاب- لأنّ صورته قد ارتسمت في ذهنيهما، و تلك الصورة الذهنية هي المدلول الذي يثيره اللفظ لدى المتكلم؛ فإذا أراد مثلا متحدث (أ) أن يعبر عن معنى "شجرة"، فإنّه سينطلق من صورة الشجرة لديه، كما أدركها من العالم الخارجي و يستخدم لذلك اللفظ [ ش ج رة ]، و فقا لما اصطلاح عليه في مجتمعه، أمّا عندما يسمع هذا اللفظ "شجرة" سامع (ب) فإنّ الأمر يشير عنده إلى صورة الشجرة كما أدركها في محيطه: وهما في كلّ هذا ليسا بحاجة إلى وجود "شجرة" حقيقية.

وهذه الفكرة نجدها قريبة من تصوّر ابن سينا للعلامة: « إنّ الإنسان قد أوتيَ قوّة حسيّة ترسم فيها صور الأمور الخارجيّة و تتأدّى عنها إلى النفس، فترسم فيها ارتساماً ثانياً ثابتاً، و إن غابت عن الجسم... ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذن ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معنى فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلّما أوردته الحسّ على النفس التفتت إلى معناه.»<sup>(30)</sup>  
إذا تأملنا تصوّر ابن سينا لدلالة اللفظ، نلفيه يتوافق مع مفهوم دي سوسور للعلامة اللغوية، وذلك يتبيّن من خلال المقابلة الآتية:





إذن فالعلامة اللغوية عندهما ثنائية المبنى؛ أي تتكون من دال ومدلول، وبهذا التصور يُلغى كلاهما من مفهومها دور الواقع الخارجي أو المرجع الذي تحيل إليه العلامة بحتمة مطلقة.

و يثير مفهوم الدال و المدلول مسألة اللفظ والمعنى في الفكر اللساني العربي، يقول ابن جني: « اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة، وعليها أدلة، و إليها موصلة، وعلى المواد منها محصلة، عُنت العرب بها فأولتها صدرًا من أحاسن تثقيفها واصطلاحها.»<sup>(31)</sup> والألفاظ عند علماء العربية دالة و غير دالة، فالثانية مثلها مقاطع الكلمات والأصوات والألفاظ المهملة من الاستعمال.

أما علم قوانين الألفاظ الدالة فكان من نصيب النحاة، وأهم هذه الألفاظ في صورتها المفردة هي الكلمة وهي عند ابن يعيش: « اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع »<sup>(32)</sup> والكلمة كعلامة دالة تتعدّد مدلولاتها حسب الكيفية التي تؤخذ بها؛ لأنّ للكلمة دلالة معنوية إفادية يدركها السامع من الخطاب وتتجاوز أحياناً معناها الموجود في المعاجم لأنّ دورها يكون وظيفياً في التخاطب. ولها دلالة لفظية نحوية وصرفية - على سبيل المثال - تتحققّ بدخول الزوائد على صيغة الاسم والفعل كالتثنية والجمع والتذكير و التأنيث، وغيرها من العلامات اللّواحق، وقد ميّز النحاة: « في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة وهو الإعلام والمخاطبة أي تبليغ الأغراض المتبادلة بين ناطق و سامع، وبين الجانب اللفظي الصوري من جهة أخرى، أي ما يخصّ اللفظ في ذاته و هيكله و صيغته، بقطع النظر عمّا يؤدّيه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة، إذ هناك دلالة اللفظ و دلالة المعنى...»<sup>(33)</sup>

ومن جانب آخر تناول أصحاب الفكر واللغة من العلماء الغرب، مفهوم "العلامة" في إطار الجدل الواقع بين الفكر و اللغة، فيرى نحاة بور روايال ، وهما A.Arnand و C.Lancelot (ق17م) أنّ وظيفة العلامة اللغوية هي وظيفة تعبيرية بالدرجة الأولى، و من بين الحقائق العامة التي توصلوا إليها حول العلامات: « أنّ فكرة الشيء الرّامز التي تنبّه في الحواس فكرة الشيء المرموز إليه وأنّه طالما بقي هذا الأثر قائماً؛ أي طالما بقيت هاتان الفكرتان في حالة تنبيه فإنّ العلامة تبقى دائمة و لو انعدم الشيء في ذاته. »<sup>(34)</sup>

فربط هؤلاء النحاة العلامة بعمل العقل تماماً، و جعلوها جزء منه، بينما ذهب الفيلسوف كوندياك (ق18م) إلى أنّ « العقل لا يستطيع أن يقوم بهذا العمل بدون أن يعتمد على اللغة؛ أو بالأحرى الأدلّة و الأعلام مهما كان نوعها يقول في هذا الصدد: أمنع على الذكي من الناس معرفة الكتابة، فسوف يُحرم من المعارف الكثيرة التي يسهل نيلها بها حتى على الغي منهم. ثم أحرمه من الكلام فسوف تحصره في حدود ضيقة: و حالة الأبكم شاهد على ذلك، ثم أحرمه من جميع ما يمكنه أن يستعمله من الأدلّة حتى لا يعرف كيف يعبر عن أبسط الأمور بما يناسبها من الإشارة: فستجعل من هذا شخصاً أبله »<sup>(35)</sup>

ويعلّق الأستاذ الحاج صالح على القول السابق قائلاً: « يستنتج من هذه الحقائق أنّ الفكر إنّما هو عمل مثل جميع الأعمال الرياضية، لا تتمّ إلا بالاعتماد على الأدلّة المصطلح عليها و بالنسبة له الأدلّة اللغوية بصفة خاصة، بهذا يكون كوندياك قد سبق جميع الفلاسفة و اللغويين في زمانه و من جاء بعدهم إلى أهم نظرية ظهرت حديثاً و تأسّس عليها علم كل من: علم اللسان، و علم الأدلّة أو السيمياء... »<sup>(36)</sup>

وعليه اعتبر فردينان دي سوسور اللغة نظاماً من العلامات أو الأدلّة، و هو جزء من الأنظمة السيميائية التي تصلح للتبليغ يقول: « و ما دامت اللغة منظومة من العلامات التي تعبر عن فكر ما فإنّها- هنا- تشبه الكتابة و أمجدية

\_\_\_\_\_ مدخل مصطلحي للعلامة والدليل في الفكر اللساني العربي والفكر الغربي  
الصمّ و البكم، و الطقوس الرمزية، و ضروب المجاملة، والإشارات  
العسكرية... إلخ، إنها و حسب أهم هذه المنظومات على الإطلاق... و يمكننا  
تصوّر علم يدرس حياة العلامات داخل الحياة الاجتماعية... إننا ندعوه بعلم  
العلامات Sémiologie - والاسم مشتق من الكلمة اليونانية Sénon وتعني  
العلامة Signe- الذي يدلنا على كنه وماهية العلامات والقوانين التي تنظمها...»  
(37)

وهكذا قام علم العلامات على فرضية تقول: « بقدر ما ترسل الأفعال و  
الأثار الإنسانية معنى بقدر ما تستخدم بوصفها علامات، أي يجب أن يوجد نسق  
كامن من الأعراف و التمييزات كي يوجد معنى، وحيث توجد علامة يوجد نسق.  
و تلك فرضية تشترك فيها مختلف النشاطات الدالة.»<sup>(38)</sup> التي تتحقق بواسطة أدلة  
لغوية و غير لغوية، و الثانية تضمّ تحتها أنواع الرموز والإشارات؛ كإشارة الصمّ  
البكم، و إشارة البحّارة و نظام المورس و غيرها مما هو بديل عن نظام اللغة.  
إذن فالسيميولوجيا هي العلم الذي يهتم بدراسة الأدلة والعلامات التي  
يستعملها الإنسان في عملية التواصل والتبليغ، فالإنسان يعتمد على فصيلتين من  
الأدلة وهما: الأدلة اللغوية والأدلة غير اللغوية، وهي تدخل ضمن فصيلتين أكبر  
منهما وهي الأدلة الموضوعية والأدلة غير الموضوعية وهو تقسيم للحلج صالح  
للأصناف الأدلة حسب الوضع وعدمه، على ضوء كلام دي سوسور عن الأدلة  
والعلاقات التي تربط بين أركان الدليل:

## الدليل

موضوع (غير إنساني)      موضوع (إنساني)

طبيعي      عقلي      لغوي      غير لغوي

فالأدلة الطبيعية: لا دخل للإنسان فيها؛ وأكثر ما يمثلها الأدلة المحسوسة *signes physiques* مثل الدخان دليل على النار، والأثر في الرمل دليل على الرجل، والسحاب دليل على المطر. أما الأدلة العقلية: هي أدلة تكون فيها العلاقة فيها بين الشيء و الشيء الآخر مجردة؛ أي أنّ الدليل فيها هو دليل استدلالّي، ومثال الأدلة العقلية: الرياضيات كأن نقول:  $2 = 1+1$ .

يقول الحاج صالح عن النوع الثاني من الأدلة الموضوعية: « ولا ينحصر غير المنطوق في الكتابة بل هناك أنظمة من الرموز تقوم مقام الآات اللغوية و حروف الكتابة العاية التي هي بديل منها، وذلك مثل نظام المورس ونظام الإشارات التي تستعمل في خطاب الصم البكم. وكذا التراجم والرموز التي يستعملها الجيش والمخبرون السريون، وجميع المواضع (أو الأوضاع) التي هي بديل من الرموز اللغوية وذلك مثل الأنظمة التي يتواضع عليها في الإشهار، ووسائل التبصير والسّمعي البصري بصفة عامة. وفي ترقيم السيارات وأجهزة الهاتف وتصنيف الكتب والمنشورات ورسم الخرائط، وغيرها من أصناف الأشياء المبتدلة. »<sup>(39)</sup>

والأدلة الموضوعية أهمّها الدليل اللغوي حيث يوجد ما هو بديل عنه وهو الكتابة وهي تصوير رمزيّ لحروف الهجاء. ويوجد في الأدلة الموضوعية ما هو غير لغويّ وبديل عن الأدلة السابقة: وهي أنواع الإشارات المذكورة كإشارات الصم البكم ، والإشارة عند البحارة ونظام المورس، وغيرها من إماءات اليد والوجه.

إلّا أنّنا نجد في هذه الأنظمة البديلة ما يجمع كلاً من الدليل الرمزي وغير الرمزي فالنوع الأوّل كالرموز المستعملة في المرور؛ منها ما هو دليل اعتباطي كقف، ومنها ما هو دليل رمزي كصورة المنعرج في لافتة المرور، إذ نلمس نوعاً من العلاقة بين

المدلول والمدلول فيها . فالرمز الثاني دليل غير لغوي - موضوع - مثله مثل الدليل اللغوي، إلا أنه غير اعتباطي كالعلاقة بين الميزان والعدالة فالأصل في كليهما أنه يصدر حكما عادلا عند المتلقي، وبالتالي فالرمز هو دليل من الأدلة غير اللغوية الموضوعية أي المتفق عليها بين أفراد المجتمع، فكل رمز دليل ، وليس كل دليل رمز ، لأن الدليل أعم منه .

وحسب إميل بنفنيست Emile Benveniste نجد: « الإشارة signal هي حدث فيزيائي مرتبط بحدث فيزيائي آخر عن طريق علاقة طبيعية أو وضعيّة: كالبرق المعلن عن عاصفة، والجرس المعلن عن الأكل، والصرخة المعلن عن الخطر، والحيوان يدرك الإشارة وله القدرة على ردّ الفعل المناسب. ويمكننا أن نضع له إشارات مختلفة، فيربط المؤثرين بأثرهما، والإنسان أيضا كالحیوان يتأثر بالإشارة، لأنّ هذا ما تدلّ عليه تجارب بافلوف. ويستعمل الإنسان " الرمز" symbole الذي أسسه ووضع، وهذا الرمز ليس له علاقة طبيعية مع الرموز إليه. فالإنسان يخترع ويفهم الرموز الموضوعية والحيوان لا يفعل ذلك. وهذا التفريق لا ينبغي أن يدخلنا في أخطاء، فالحيوان لا يفهم كلام الإنسان، وإنما الواقع أنّ الحيوان يطبع الكلام لأنّه تعودّ على إدراكه كإشارة signal، ولكنّه لا يترجمه أبدا كرمز symbole»<sup>(40)</sup>

وعرفت السيميولوجيا تقسيمات مختلفة للأدلة و العلامات، و هي تقسيمات قائمة - في أغلبها - على تصوّر الباحثين للعلاقات بين الدال و المدلول و المرجع الخارجي، و تأكيدهم على دور هذا الأخير، الذي لم تعطه الدراسة اللسانية الأولوية، كونه عنصراً خارجاً عن نظام اللغة. فكان للعلامة مكانتها في الخطاب من خلال الأقسام التي قدّمها شارلز بيرس (Ch.S) Peirce ، وذلك بعد تحليله لأنواع العلامات والتمييز بين مستوياتها. حيث تناول "بيرس" تصنيفات ثلاثية للعلامة، أهمها ثلاثية: الأيقون Icône و الإشارة Indice و الرمز Symbole و ركز كلامه على هذه الأنواع الثلاثة باعتبار علاقاتها الدلالية مع الشيء الخارجي.

(41)

فالأيقون هو بديل عن المرجع الخارجي، فهو الصورة الدالة على متصور مثل: صورة السيارة في قانون المرور، بل هوكلّ ما تكون فيه العلاقة بين الدال والمدلول المشابهة، فالأيقون يشبه ما يشير إليه؛ ولن نستطيع فهم العلامة الأيقونية ما لم تكن وُعت من قبل، والأيقون الذي تكلم عنه بيرس يدخل ضمن الأدلة التصويرية التي تشمل صور الأشياء. أمّا الإشارات فهي العلامات المتجاورة في المكان كالسهم أو حركة الإصبع التي تشير إلى مكان أو شيء معيّن، فالعلاقة بين الدال والمدلول فيها علاقة التجاور المكاني وهي في مجملها ذات طابع بصريّ عند بيرس.<sup>(42)</sup> أمّا الرّمز فنموذجه الأوّل الكلمة اللغوية، ويتميّز بأنّ علاقته تجعلنا نفصل بين مدلول الكلمة والمرجع المتعلّق بها، فالعلاقة في هذا النوع من الرّمز بين الدال والمدلول هي علاقة إعتباطية تمت بالصدفة وليست علاقة سببية.

أمّا دي سوسور فلم يهتم بعلاقة الدليل اللغوي بالشيء الخارجي، إذ يقول: « إنّ العلاقة التي تربط بين الدال و المدلول هي علاقة اعتباطية... و نعني بالاعتباطية أنّ الدال غير مسبب أي اعتباطي بالنسبة إلى المدلول الذي لا تربطه به أية علاقة طبيعية في الواقع.»<sup>(43)</sup>

و اعترض إميل بنفنيست على مفهوم اعتباطية الدليل، و بيّن تناقض دي سوسور فيه فيرى أنه على الرغم من أنّ سوسور يركز على النطاق النفسي لتوحّد الدال و المدلول فإنّه يُقرّ ضمناً بوجود طرف ثالث أساسي في هذا التوحّد وهو المرجع الخارجي. و الاعتباطية في نظر بنفنيست: ليست بين الدال و المدلول إنّما بين الدال و الشيء الموجود في الخارج، و بالتالي فإنّ الرابط بين الدال و المدلول تلازمي؛ أي أن أحدهما سبب في وجود الآخر، و ما هو اعتباطي هو وقوع "دال معيّن" على شيء ما في الواقع الخارجي (المرجع Référent).<sup>(44)</sup>

و نصل في الأخير إلى ما يشترك و يختلف فيه الدليل اللغوي و غيره من الأدلة غير اللغوية وهو أنّ: «الدّوال اللغوية و غير اللغوية تتكوّن دائماً من مادّة

هي قوامها و محلها و نسميها "الدال" ومن مضمون يحل هذا المحل و هو "المدلول" إلا أن اللسان قد يفارق غيره من الدوال في أنه صوت ملفوظ فإنّ بعض الدوال قد تكون مادّتها غير صوتية (تكون أنواراً أو مادة صلبة أو حبرا أو حركات) و تكون أصواتا و لكنّها غير ملفوظة أي غير حادثة في المخارج و الحياز الصوتية الإنسانية فهذه ميزة تمتاز بها اللغة عن غيرها. (45)

وعليه هذا الصوت هو ما يجعل اللسان يتميّز عن سائر الوسائل التبليغية و يتمثل في خاصية التقطيع المزدوج، و لهذا اعتبر دي سوسور الدال اللغوي أهم الأدلة و العلامات على الإطلاق، بل أساس اللغة، التي تتحدّد في صورة نظام من العلامات الدالة، و التي تحكمها قوانين و ضوابط عامّة.

وأخذت "العلامة" مكانا و اسعا في التحليل اللغوي بعد دي سوسور، حيث عرفت مجالات و مستويات إجرائية هامّة، طبّقت على لغات مختلفة وفقا لمبادئ البنوية و مناهجها « و قد حاول بعض اللسانيين إثبات هوية العلامة، بإعادتها إلى أدنى حالتها، أي إلى أقلّ ما يمكن أن تكون عليه بإعادتها إلى اللفظ، أو بتحديدتها على أساس شكليّ: إلى المورفيم le morphème أو المونيم le monème باصطلاح أ.مارتيني. (46)

وبعد كلّ ما تقدّم، نستطيع أن نتصور أهمية "العلامة" في البحث اللغوي، الأمر الذي أفضى إلى اعتماد تعريف عام يستطيع أن يشمل اللسان على أنه نظام من العلامات، و يرى الدكتور الحاج صالح: أنّ هناك الكثير من الحقائق التي توصل إليها البحث اللغوي في اللسانيات الحديثة، و أصبح من كثرة ما تناوله الدارسون بالتنظير و التطبيق من المسلّمات أو البديهيات، وأنّ أكثر ما جاؤوا به من نتائج تفتن إليها النحاة و اللغويون العرب الأولون، و من بينها: « أنّ اللسان هو في حدّ ذاته نظام من الأدلة المتواضع عليها، و له بذلك بُنى و مجاري ظاهرة، و خفيّة (47) و يعني بذلك أنّ للسان نظاما يضبط وحداته، و أهم هذه الوحدات هي الأدلة اللغوية، حيث يجعل هذا النظام الوحدات الصوتية و الإفرادية

والتركيبية كلا منسقا، تحكم وحداته - في حدّ ذاتها- و العلاقات الجامعة بين مستوياتها قواعد و قوانين أهمّها: التمايز و التقابل، و يواصل كلامه عن هذه الفكرة قائلاً: « فاللسان على هذا ليس فقط مجموعة من الألفاظ يعثر عليها المتعلم من القواميس أو يلتقطها بسمعه من الخطابات ثم يسجلها في حافظته. كما أنّه ليس أيضا مجموعة من التحديدات الفلسفية للاسم و الفعل والحرف، أو القواعد المسهبة الكثيرة الشّواذ، بل هو نظام من الوحدات يتداخل بعضها في بعض، على شكل عجيب، و تتقابل بُناها في المستوى الواحد التقابل الذي لولاه لما كانت هناك دلالة. » (48)

فالوحدات الصوتية المتميزة - و هي غير دالة في حدّ ذاتها- تشكل العلامات الدالة: « ثم تتظم هذه العناصر الأوليّة في وحدات أخرى انتظامات مختلفة، إلا أنّها محدودة و محصورة، و تخضع لمقاييس عامة معيّنة. فينتج منها ثلاثة دوال: الأصل و الصيغة و حرف المعنى، و تصير أربع دوال بما يسمّى: ب"ترك العلامة"... أمّا ترك العلامة فكلّ ما يدلّ على معنى بعدم ثبوته في اللفظ و مقابله غيره، و ذلك مثل التذكير (العدميّة) في مقابل تاء أو ألف التأنيث، و كحذف نون الرفع مقابل ثبوته، و غير ذلك كثير. » (49) و يمكن أن ننظر إلى هذه الدوال من زاوية أخرى، تجعل إمكانية تصنيفها إلى دالّين فقط متاحة و ممكنة، و هما: الدالّ اللفظيّ و الدالّ العدميّ و تمثلهما: العلامة اللفظيّة و العلامة العدمية أو ترك العلامة. (50)

ولم يكن للنحاة الأوائل استعمالا خاصا للعلامة بمفهومها النحويّ وحسب، بل استعانوا بالمفهوم العام للعلامات والأمارات؛ لشرح بعض قواعد اللغة وأحكامها، يقول ابن السّراج في مسألة " إضافة أسماء الزمن إلى الأفعال" أنّه: « لا يضاف في هذا الباب شيء له عدد مثل يومين، وجمعة، والإصباح، والإمساء، وأمّا ذو تسلم وآية يفعل، فقال أبو العباس: هذا من الشّواذ، قالوا: أفعلُ بذي تسلم،



وآية يقومُ زيدٌ فأما آية فهي علامة، وعلامة تقع بالفعل، والاسم، وإنما هي إشارة إلى الشيء فجعلهُ لكَ علماً لتوقعِ فعلِكَ بوُوقوعِهِ...» (51)

فالمعروف عن مصطلح العلامة في كتب النحاة العرب هي العلامات النحويّة المتعلقة بأقسام الكلم؛ كعلامات الاسم و الفعل، وعلامات أصناف الكلم كالثنائية و الجمع، وعلامات المؤنث وعلامات الإعراب، وهذه العلامات كعناصر لغويّة تختلف زاوية النظر إليها، من حيث لو نظرنا إليها نظرة القواعد والأحكام النحوية من جهة، ونظرة البنية اللفظية المجردة من جهة ثانية، يقول سيبويه عن ضمائر الرّفْع المنفصلة: «وأما المضمّر المخاطب فعلامته إن كان واحداً: أنتَ وإنّ خاطبتَ اثنين فعلامتهما: أنتما وإنّ خاطبتَ جميعاً فعلامتهم أنتم. » (52) و أمر هذه العلامات شائع في الأفهام و واضح في الأذهان، و يمكننا أن نضيف إلى هذا الفهم بُعداً آخر يتعلق بالعلامة العدمية و العلامة اللفظية كثنائية نحويّة؛ قد تتقابل مع بعضها، و قد تدلّ الواحدة على الأخرى، و قد تحتل نفس الموضع في البنية اللفظيّة، و أبسط ما يمكن أن تُعرّف به العلامة العدميّة أنّها عدم العلامة اللفظيّة؛ « و عدم العلامة علامة كأن يتفق شخصان على إشارة للدلالة على نعلم و عدم حصولها للدلالة على لا، أو أيّ معنى آخر. » (53)

يمكننا القول أخيراً أنّ تشعب مفهوم العلامة وأقسامها صار أمراً بديهياً عند أهل التخصص، فنجدها في علوم مختلفة لأنه مفهوم يخضع للمجال الذي درست وفق مبادئه فقد يكون لسانياً محضاً أو يكون غير لسانى فيركز فيه أصحابه النظر إلى علاقتها بالمرجع، و عندها تأخذ العلامة هذا المفهوم الواسع لتشمل كل أنواع الأدلّة، و عليه يرى كثير من الدارسين في أنّها التسمية المناسبة وهي توافق الدليل، أما قولنا فإنّه يلخص في كون أنّ التسمية لا بدّ من الفصل فيها بالنظر إلى مجال العلامة إن كان سيميائياً أو لسانياً، ثمّ النظر إلى العلم الذي يتفرع عن أحد المجالين لينظر إلى كيفية توظيف المصطلح في بيئته المتخصصة، و عندها يُفصل في التسمية بعد تحديد حقلها المعرفي الذي يعود إمّا إلى التراث اللسانى و الفكرى

العربي وإمّا إلى أعمال علماء اللسانيات الحديثة والسيميولوجيا، وعليه فقط ينبغي التدقيق في استعمال المصطلحات، كما أنّه ليس غريباً وجود تقاطع بين استعمال القدامى والمحدثين لنفس التسمية والمفهوم، ولكن التحرج يكمن في عدم إسقاط أحد المصطلحات على الثاني والفارق بينهما واضح وجليّ.

### هوامش البحث

- (1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم : لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، المجلد 12، 1986، ص419.
- (2) الجرجاني، علي بن محمد الشريف: التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1978، ص37.
- (3) ابن فارس، أحمد بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، لبنان، ط2، 1999، ص259.
- (4) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد: الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، دمشق، ط1، 1957، ص45.
- (5) ومفهوم الاستدلال في النحو يعادل الاحتجاج الذي يتمُّ بأدلة النحو وهي أصوله وما يتفرع عنها من أدوات استدلالية؛ وهي كل ما يستدل به النحاة على الأحكام النحوية، والدليل لا يكون أداة للاستدلال إلاّ عندما يكون كلياً فيستعمل باطراد وكثرة، وتتفرع منه مسائل وقواعد وأحكام معروفة في النحو، فالنحاة لا يعتبرون ما كان قليلاً غير مطّرد دليلاً من أدلة النحو؛ فالتقدير دليل لأنه كثر استعماله مثلاً في كتاب سيبويه، والعوامل القياسية أيضاً دليل، إلاّ أنّهما من الأدلة الضمنية في كتب النحاة الأوائل لأنهم اعتبروا العامل والتقدير من الأصول التي تدخل ضمن القياس وتتفرع عنه.
- (6) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد: الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، ص81.
- (7) ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين: كتاب الرّد على المنطقيين، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424-2003 م، ص138.
- (8) المصدر نفسه، ص138.

- (9) المصدر نفسه، ص 125.
- (10) القرآن الكريم: رواية ورش عن نافع المدني، منار للنشر و التوزيع ، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، لبنان، ط2، 1425هـ ، الفرقان، آية 45 .
- (11) سورة النحل، آية 16.
- (12) سورة آل عمران، آية 41.
- (13) سورة الرحمن، آية 41.
- (14) سورة محمد، آية 30.
- (15) سورة الصافات، آية 69.
- (16) سورة مريم، آية 29.
- (17) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية، القاهرة، ط1، 1952، ج1، ص189.
- (18). الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن : دلائل الإعجاز، قرأه و علّق عليه: محمود محمد شاكر نسر، مطبعة المدني، القاهرة، 1992، ص9.
- (19) الغزالي، أبو حامد: معيار العلم في المنطق، شرحه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص43.
- (20) ينظر المصدر نفسه، ص43.
- (21) مندور، مصطفى: اللغة بين العقل و المغامرة، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1974، ص 179 .
- (22) المرجع نفسه، ص179.
- (23) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان و التبیین، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، لبنان، ج1، ص76، د/ت، د/ط.
- (24) الغزالي، أبو حامد: معيار العلم في المنطق، ص40.
- (25) مندور، مصطفى: اللغة بين العقل و المغامرة، ص180.
- (26) الغزالي، أبو حامد: معيار العلم في المنطق، ص47.
- (27) Moutaouakil, Ahmed: "Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe", Doctorat d'Etat, la faculté des lettres et des sciences Humaine de Rebat, Maroc, Mémoire n°08, Octobre 1980, pp97/98.

- (28) ينظر الرجوع نفسه، ص98.
- (29) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دار موفم للنشر، الجزائر، 2007، ج1 ص127.
- (30) Voir : Moutaouakil, Ahmed: "Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe", p78.
- (31) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: الخصائص، ج1، ص312.
- (32) ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن علي: شرح المفصل للزخشي، قدم له ووضع هوامشه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1، ص18.
- (33) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دار موفم للنشر، الجزائر، 2007، ج1، ص292.
- (34) الكشّو، صالح: مدخل في اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985، ص46.
- (35) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في علوم اللسان، دار موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص105.
- (36) المرجع نفسه، ص105 / 106.
- (37) Saussure, Ferdinand De: Cours de linguistique générale, Talantiki, Bijaïa, Algérie, 2002, p22 .
- أشار سوسور في القول إلى مصطلح *signe* الذي ترجمه بعض الباحثين إلى علامة والبعض الآخر إلى دليل يقول عبد المالك مرتاض: "ونحب أن نقابل هذا المصطلح *signe* بعلامة على سمة...". أمّا الحاج صالح فيرى مقابل *signe* هو الدليل ومقابل *marque* هو علامة، وهو يعود في هذا التحديد إلى التراث النحوي العربي لأنّ الدليل في استخدام النحاة الأوائل أوسع من العلامة، أمّا في استخدام اللغويين الغرب فنصادف أنّ مصطلح العلامة *signe* قريب لمصطلح آخر وهو *marque* وكثيرا ما يستخدمها الغربيون في موقف واحد" و في المجال النحويّ العلامة *marque* أيضا أدق من *signe* عندهم، لكن لا يمكن أن نجعل دليل في مقابل *signe* بالنظر إلى مجال لساني واحد، أو بحجة أنّ الدليل هو ما يمكن أن ينقسم عنه وجهان من نفس جنس تسميته وهما: الدال والمدلول، لأنّ *marque* (علامة) لها أيضا استخدامات واسعة في مجالات لغوية وغير لغوية. وعليه جاء في هذا المقال ترادف استخدام مصطلح علامة ودليل عندما نتحدّث عن *signe linguistique* بصفة عامّة. القولان لعبد المالك مرتاض، مقال:

إشكالية المصطلح في اللسانيات والسيمياثيات"، مجلة مجمع الجزائر للغة العربية، العدد 1، ماي 2005، ص 30.

(38) كلر، جونانان: فرديناند دي سوسور: تأصيل علم اللغة الحديث و علم العلامات، ترجمة و تقديم: محمد حمدي عبد الغني و مراجعة: محمود فهمي حجازي، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2000، ص 110.

(39) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث و دراسات في علوم اللسان، ص 160.

(40) Benveniste, Emile: Problèmes de linguistique générale,

Gallimard,

France, 3<sup>ème</sup> Editions, 1992, p27

(41) Voir: Peirce, Charles Senders: Ecrits sur le signe, rassemblés,

traduits et commentés par : Gérard Debedalle, Editions du Seuil, Paris, France, 1978, pp138/141.

ترجمنا مصطلح indice بإشارة عند بيرس، رغم أننا قلنا أنّ signal هي إشارة عند بنفنيست، فنظرنا في هذا إلى المفهوم لأنّ ما أشار إليه بيرس بـ indice وهي إشارة وضعية، وهي إحدى الإشارتين signaux عند بنفنيست، والأخرى هي الإشارة الطبيعية التي مثل لها بالبرق المعلن عن العاصفة هي عند Dubois في معجمه indice أيضا، يقول: "indice هي ظاهرة غالبا ما تكون طبيعية قابلة للإدراك بصورة مباشرة، وهي التي تحيطنا خبرا بأنّ شيئا ما، بشأن موضوع ظاهرة أخرى غير قابلة للإدراك بصورة مباشرة. كاللون الداكن الذي يسمّ وجه السماء فهو ليس إلّا دليلا لعاصفة وشبكة الحدوث وارتفاع حرارة الجسم ما هي إلّا دليل لعلّة مخفية." وهناك من الباحثين من يترجم indice قرينة أو مؤشر. ينظر:

- Dubois Jean et d'autre : Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, France, 2001, P 430.

(42) Voir: Peirce, Charles Senders: Ecrits sur le signe, pp232/233.

(43) Saussure, Ferdinand De: Cours de linguistique générale, p88.

(44) Benveniste, Emile: Problèmes de linguistique générale, pp50/51.

(45) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث و دراسات في علوم اللسان، ص 34.

(46) مرتاض، عبد المالك: "إشكالية المصطلح في اللسانيات و السيمياثيات"، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزائر، عددا 1، 2005. ص 36.

(47) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث و دراسات في علوم اللسان، ص 185.

(48) المرجع نفسه، ص 190.

- (49) المرجع نفسه، ص 191 .
- (50) تعرف هذه الثنائية عند النحاة بكيفية تقابل العلامات اللفظية و العدمية في البنى النحوية الصرفية أو التركيبية، ولها دلالتها أيضا في الخطاب لأنها دالة في كل المستويات بفضل هذا التقابل، و العلامات وفي هذا المستوى من الاستعمال تعتبر كأدلة وظيفية، أو وحدات في الخطاب. وسنقدم في مقالات آتية بحثا مستفيضا عن هذه الثنائية - إن شاء الله - .
- (51) ابن السراج، محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت لبنان، 1985، ج2، ص12.
- (52) سيبويه، أبو البشر عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج2، ص350.
- (53) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث و دراسات في علوم اللسان، ص 191.